



ز - عند تصفية مستحقات المشترك عن نفسه وفق أحكام هذا القرار يطلب بيان حركة من الهجرة والهجرة إضافة إلى الوثائق المحددة لصرف التبريس أو التأمين، وفي حال تبين مخالفات لأركان الجمهورية العربية السورية للحد من ٩٠٪ يوماً متصلة ضمن السنة الواحدة يتم تعليقها، يبلغ إحصائي بمعدل الاشتراكات عن هذه الفترة وفق آخر أهر مشترك عنه بما يقبله بالذوال الأخرى، إضافة إلى الاشتراكات المتوقعة عليه وفق أحكام هذا القرار.

ح - تراعى أحكام الفقرة ب/ من المادة ٥٦/ من قانون التأمينات الاجتماعية عند تصفية مستحقات المشترك وفق أحكام هذا القرار سواء كان تبريراً أم مبالغاً.

د - لا يجوز أن يقل التأمين المستحق للمشارك وفق أحكام هذا القرار عن الحد الأدنى العام للأجور لمن انتهى لاشتراكه إتمامه من السنين كما فوق.

ي - تدفع المؤسسة المشتركة وفق أحكام هذا القرار بمطابقة تامة بين فيها لاشتراكاتها لديها.

ك - لا يخضع المشترك وفق أحكام هذا القرار لاستحقاق إعانات العمل.

ل - لا يخضع الأمر المشترك عنه وفق أحكام هذا القرار لتدابير الضمان بوسائل أو مرافق أو فروع، باستثناء الحد الأدنى العام للأجور.

المادة (٤): يحفظ المشتركين سابقاً لدى المؤسسة وفقاً لأحكام القرار الرئاسي رقم ١٢٦١/ لعام ٢٠٠٤ والقرار رقم ٧٥٨/ لعام ٢٠١٥ بالحقن المكتسبة التي ذهبت لهم في ظل نظامها القديم (تقديرات) ضمن الخدمة ورد للتبريس ورزق النسب) لحسابها خدمة فعلية في المعاش أو التبريس، وتطبق عليهم باقي أحكام هذا القرار من تاريخ فاعده.

المادة (٥): ينفي العمل بأحكام القرار رقم ٧٥٨/ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٥ م.

المادة (٦): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحتفظ بنسخة منه من تاريخ تنصو.

نشق في ١٤/٧/٢٠١٧ - الموافق ١٤/١١/٢٠١٧ م.

معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية
معاون مجلس الوزراء
المهندس علي كده



Syrian Arab Republic
Ministry of Local Administration and Environment



وزارة الإدارة المحلية والبيئة
Ministry of Local Administration and Environment

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ٩٠/٢٠١٧/ت

إلى محافظة

للاطلاع وإجراء مقتضى أصولاً.

وزير الإدارة المحلية والبيئة

للهندس محمد دعتراي

بالتفويض

معاون الوزير للشؤون الإدارية

الأمانة العامة لمحافظة حمص

مديرية الشؤون المالية والمحاسبية

تاريخ ٢٠٢٦/١/٢٠

الرقم ٧٠/و/١٠/٥

إلى كافة الجهات العامة والأجهزة المرتبطة والوحدات الإدارية في محافظة حمص
للاطلاع والتفويض بمضمونه أصولاً

محافظ حمص
الدكتور عبد الرحمن الأعمى
بالتفويض أمين عام المحافظة
فراس ياسر طيارة

مدير الشؤون المالية

عمار الأشقر

رد الموازنات

عماد المنصور

صورة إلى

مديرية المالية والمحاسبة / دائرة الموازنات/

مديرية التنمية الإدارية للمتابعة

مديرية المعلوماتية للنشر على الموقع الرسمي

- المصنف

ز - عند تصفية مستحقات المشترك، عن نفسه وفق أحكام هذا القرار بطلب بيان حركة من الهجرة والحوارات إضافة إلى الوثائق المحددة لصرف التعويض أو المعاش، وفي حال تبين مغادرته لأراضي الجمهورية العربية السورية لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً متصلة ضمن السنة الواحدة يتم مطالبة مبلغ إضافي يعادل الاشتراكات عن هذه الفترة وفق آخر أجر مشترك عنه بما يقاربه بال دولار الأمريكي، مضافاً إلى الاشتراكات المتوجبة عليه وفق أحكام هذا القرار.

ح - تراعى أحكام الفقرة ب/ من المادة ٥٦/ من قانون التأمينات الاجتماعية عند تصفية مستحقات المشترك وفق أحكام هذا القرار سواء كان متوحيشاً أم محاشاً.

ط - لا يجوز أن يتل المعاش المخصص للمشارك وفق أحكام هذا القرار عن الحد الأدنى العام للجور لمن انتهى اشتراكه لإتمامه من المعاش فما فوق.

ي - تمنح المؤسسة المشترك وفق أحكام هذا القرار بطاقة تأمينية يبين فيها اشتراكه لديها.

ك - لا يخضع المشترك وفق أحكام هذا القرار لمصادق إصابات العمل.

ل - لا يخضع الأجر المشترك عنه وفق أحكام هذا القرار للزيادات الصادرة بقرارات أو مراسيم أو قرارات باستثناء الحد الأدنى العام للجور.

المادة (٤): يحتفظ المشترك سابقاً لدى المؤسسة وفقاً لأحكام القرار الرئاسي رقم ١٤٦١ / لعام ٢٠٠٤ والقرار رقم ٧٥٨ / لعام ٢٠١٥ بالحقائق المكتسبة التي تحققت لهم في ظل نفاذها لاسيما لقرارات منح الخدمة بوج التعويض بوج النسبة لحسابها خدمة فعلية في المعاش أو التعويض، وتطبق عليهم باقي أحكام هذا القرار من تاريخ نفاذ.

المادة (٥): يلغى العمل بأحكام القرار رقم ٧٥٨ / تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٤م.

المادة (٦): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره.

سحق في ١٤٤٧ / ٧ / ١٤ هـ - الموافق ١١ / ١٠ / ٢٠٢٥ م.

معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية
للمشؤون مجلس الوزراء
المهندس علي كده

٢٤

Syrian Arab Republic
Ministry of Local Administration and Environment



وزارة الإدارة المحلية والبيئة
Ministry of Local Administration and Environment

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ١٤٤٧ / ٧ / ١٤

إلى محافظة

للاطلاع وإجراء مقتضى أصولاً.

وزير الإدارة المحلية والبيئة

المهندس محمد عنجراني

بالتفويض

معاون الوزير للشؤون الإدارية

أ. ظافر العمر



الموافق لـ ١ / ١٤٤٧ هـ

حضر في دمشق: ١١ / ١٠ / ٢٠٢٥ م

صورة إلى:

م. س. السيد الوزير
مجلس مدينة مركز محافظة
الدورية العامة للصالح العقارية.
للؤسسة العامة لنقل الركاب.
مديرية التنمية الإدارية.
الأرشيف.

١٧٠ / ١٤٤٧ هـ
م. س. السيد الوزير
مجلس مدينة مركز محافظة
الدورية العامة للصالح العقارية.
للؤسسة العامة لنقل الركاب.
مديرية التنمية الإدارية.
الأرشيف.

١٧٠ / ١٤٤٧ هـ
م. س. السيد الوزير
مجلس مدينة مركز محافظة
الدورية العامة للصالح العقارية.
للؤسسة العامة لنقل الركاب.
مديرية التنمية الإدارية.
الأرشيف.



٤/٩

القرار رقم /٤/

٤٠٤٦/١/٥

معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية لشؤون مجلس الوزراء

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ولاسيما الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه.
وعلى ما أقره مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته رقم/١٥/ المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢٥م.
وعلى اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها رقم ش.ق/٧١٩٦/ تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٢٥م.

يقرر ما يلي:

المادة (١): تطبيق في معرض اشتراك العامل وصاحب العمل عن نفسه، القواعد الآتية:

أ - يقبل الاشتراك لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفق أحكام هذا القرار للعاملين لحسابهم الخاص ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وفق الآتي :

١- من أتم ١٨ عاماً ولم يتجاوز ٥٠ عاماً من العمر.

٢- يجوز الاشتراك لغاية عمر ٥٥ عاماً ممن لديه خدمة سابقة غير مقبوض تعويضها لا تقل عن ١٨٠ اشتراكاً شهرياً وألا تزيد المدة الزمنية بين انتهاء خدمته السابقة واشتراكه بهذا القرار عن ٦ أشهر.

ب - يشمل الاشتراك وفق أحكام هذا القرار الفئات الآتية:

١- أصحاب العمل عن أنفسهم .

٢- أصحاب الحرف والمهن والعمال الحرفيون والمهنيون الذين يعملون لحسابهم الخاص.

٣- العامل المنزلي السوري ومن في حكمه.

٤- العمال الموسميون والمؤقتون (وخاصة عمال التعهدات والتوريدات والتراحيل وعمال الشحن والتفريغ والسائقون والحراس وعمال الحدائق ... الخ).

٥- أي عامل يعمل لحسابه الخاص.

ج- يشترط على من يرغب بالاشتراك وفق أحكام هذا القرار من الفئات المذكورة ما يلي:

١- ألا يكون عاملاً مشمولاً بالاشتراك في صندوق الشيخوخة والعجز والوفاء الطبيعيين.

٢- ألا يكون مخصصاً بمعاش شيخوخة أو عجز كلي.

المادة (٢): يخضع الاشتراك وفق أحكام هذا القرار للإجراءات الآتية:

أ - تقديم الاستمارة رقم /١/ لفرع التأمينات المختص من قبل صاحب العلاقة حصراً وفق النموذج المعتمد من

قبل المؤسسة مرفقة بالوثائق التالية:

١- صورة عن البطاقة الشخصية.

السورة العامة
م. التفتيش الإدارية



ز - عند تصفية مستحقات المشترك عن نفسه وفق أحكام هذا القرار يطلب بيان حركة من الهجرة والجوازات إضافة إلى الوثائق المحددة لصرف التعويض أو المعاش، وفي حال تبين مغادرته لأراضي الجمهورية العربية السورية لمدة تزيد عن ٩٠/ يوماً متصلة ضمن السنة الواحدة يتم مطالبته بمبلغ إضافي يعادل الاشتراكات عن هذه الفترة وفق آخر أجر مشترك عنه بما يقابله بالدولار الأمريكي، مضافاً إلى الاشتراكات المتوجبة عليه وفق أحكام هذا القرار.

ح - تراعى أحكام الفقرة ب/ من المادة ٥٦/ من قانون التأمينات الاجتماعية عند تصفية مستحقات المشترك وفق أحكام هذا القرار سواء كان تعويضاً أم معاشاً.

ط - لا يجوز أن يقل المعاش المخصص للمشارك وفق أحكام هذا القرار عن الحد الأدنى العام للأجور لمن انتهى اشتراكه لإتمامه سن الستين فما فوق.

ي - تمنح المؤسسة المشترك وفق أحكام هذا القرار بطاقة تأمينية يبين فيها اشتراكه لديها .

ك - لا يخضع المشترك وفق أحكام هذا القرار لصندوق إصابات العمل.

ل - لا يخضع الأجر المشترك عنه وفق أحكام هذا القرار للزيادات الصادرة بقوانين أو مراسيم أو قرارات باستثناء الحد الأدنى العام للأجور.

المادة (٤): يحتفظ المشتركون سابقاً لدى المؤسسة وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم / ١٤٦١ / لعام ٢٠٠٤ والقرار رقم / ٧٥٨ / لعام ٢٠١٥ بالحقوق المكتسبة التي تحققت لهم في ظل نفاذها لاسيما (قرارات ضم الخدمة ورد التعويض ورفع النسبة) لحسابها خدمة فعلية في المعاش أو التعويض، وتطبق عليهم باقي أحكام هذا القرار من تاريخ نفاذها.

المادة (٥): يلغى العمل بأحكام القرار رقم / ٧٥٨ / تاريخ ٢٤/٣/٢٠١٥م.

المادة (٦): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره.

دمشق في ١٤ / ٧ / ١٤٤٧ هـ - الموافق ١ / ١ / ٢٠٢٧ م.

معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية

لشؤون مجلس الوزراء

المهندس علي كده

ع/ع

